تأثير النزوح في لبنان على الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة: معالجة أبرز التحديات وتقديم الحلول المناسبة لها.

إعداد: غيثاء إسبر

الملخص التنفيذي: عانى الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة في لبنان تحديات متزايدة بسبب النزوح القسري نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية: من غياب السكن الملائم، صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، وانعدام الترتيبات التيسيرية في مراكز الإيواء. ومقابل كل هذه التحديات كان بارزاً تهميش الحكومة اللبنانية الكامل لهذه الفئة. من هنا، تم تسليط الضوء على أبرز التحديات التي واجهها ذوي الاحتياجات الخاصة النازحين، كما تقديم عدة توصيات في هذا المجال، أبرزها:

- إتمام إجراءات انضمام لبنان إلى إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات.
- تطوير آلية شاملة لجمع بيانات دقيقة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تفعيل الخط الساخن مخصص لشكاوى ذوي الاحتياجات الخاصة.
- إنشاء خطة استباقية لتحديد مراكز إيواء خاصة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة خلال الأزمات.
- تعزيز التنسيق بين الجمعيات المعنية بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

المقدمة:

لطالما كان الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في لبنان يعانون من التهميش والإقصاء المستمرين في مختلف المجالات الحياتيّة. وجاءت أزمة النزوح، لتضفي على معاناة هذه الفئة المهمشة ثقلاً أكبر. وفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية يشكل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة نسبة ١٠ % من مجموع عدد سكان لبنان أي ما يزيد عن ٤٠٠ ألف شخص. ووفقاً لوزارة الشؤون الاجتماعية حصل حوالي ١٢٠ ألف شخص منهم على بطاقة معوق مطلع العام ٢٠٢٣ (الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، ٢٠٢٣). إلا أنه للأسف لم تتوفر أرقام رسمية حول عدد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من النازحين. فلم تأخذ الحكومة اللبنانية بعين الاعتبار أصحاب الاحتياجات الخاصة من النازحين في الخطة التي وضعتها للتعامل مع الأزمة. حتى أن وزارة التربية وفي تعميمها الذي أصدرته همشت بموجبه ذوي الإعاقات، إذ دعت الطلاب النازحين إلى الإلتحاق بالمدارس والثانويات القريبة من أماكن نزوحهم بغض النظر عن كونها لا تتلاءم جميعها مع الاحتياجات الخاصة. من هنا يبرز هذا السؤال: كيف أدى النزوح إلى تفاقم التحديات التي يواجهها أصحاب الاحتياجات الخاصة، وما هي أبرز الإستراتيجيات التي يمكن تنفيذها في هذا الخصوص؟

تعتمد هذه الدراسة على مراجعة المصادر المتوفرة حول الموضوع، بالإضافة إلى ٣ مقابلات تم إجراؤها مع ذوي إحتياجات خاصة أو (أهاليهم) من النازحين إلى مناطق عكار والبقاع خلال الحرب، ومقابلة مع الدكتور م.م. وهو طبيب من الخبراء في هذا المجال، وقابلة مع الدكتور أ. ع. (حاصل على درجة الدكتوراه في الحقوق وهو من أصحاب الإعاقة ومن الناشطين في هذا المجال). وقد تم التواصل معهم هاتفياً بين ١٢/٢٢ /٢٠٢٤ و ٢٠٢٥/٢/١٨ في منطقة عكار.

تحديات النزوح لدى الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة:

واجه الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة خلال أزمة النزوح تحديات متزايدة في مختلف جوانب الحياة اليومية، فقد أجبروا على العيش في بيئات غير مهيأةٍ لإحتياجاتهم الخاصة.

مما لا شك فيه أن طبيعة التحديات التي واجهوها اختلفت من شخص لآخر بحسب نوع الإعاقة. الا أنه ورغم التنوع في الاحتياجات، فإن هناك مشاكل جوهرية مشتركة عانى منها معظمهم. وهذه التحديات المشتركة تفاقمت نتيجة غياب السياسات الشاملة التي تراعي إحتياجاتهم الخاصة مما جعل النزوح أكثر قسوة عليهم مقارنةً بغيرهم.

من أبرز التحديات المشتركة التي واجهها النازحين من ذوي الاحتياجات الخاصة:

1) صعوبة في التنقل في مراكز النزوح: تعدّ مشكلة التنقل من أكبر المشاكل التي واجهت النازحين ذوي الاحتياجات الخاصة، خاصةً عندما يكون المرحاض وأماكن توزيع الطعام بعيدة عن الغرف ما يجعل الوصول إليها صعباً. وتتنوع الأسباب التي تجعل التنقل عقبة أساسية أمامهم:
   - إن معظم مراكز النزوح غير مهيئة للأشخاص الذين يعانون من إعاقات حركية، فلا وجود لممرات تسهل حركتهم بإستخدام الكراسي المتحركة.
   - إفتقاد بعض النازحين لمعداتهم المساعدة: العديد من النازحين غادروا بيوتهم تاركين ورائهم أدواتهم المساعدة كالكراسي المتحركة، والعكازات والتي لم يستطيعوا التنقل بدونها، ولم يتم تعويضهم عنها مما قيّد حركتهم وفرض عليهم عزلة قسرية.
   - صعوبة التنقل للأشخاص المكفوفين في بيئة غير مألوفة: الأشخاص الذين يعانون من العمى يواجهون تحديات إضافية بسبب عدم معرفتهم المكان وتأقلمهم عليه. أحد النازحين المكفوفين إختصر لي تجربته " كان دخول

الحمام وهو أبسط الاحتياجات، بالنسبة لي أمر صعب. فالحمام بعيد عن غرفتي في مكان أنا أصلاً غير متأقلم على العيش فيه، ويفوق فيه عدد النازحين القدرة الاستيعابية. استطعت الصمود في هذا الوضع يومين لا أكثر ومن ثم إتخذت قراري بالعودة إلى منزلي تحت القصف. فضلّت المخاطرة بحياتي والمحافظة على كرامتي على البقاء في مركز الإيواء. " (ف.ج.، اتصال شخصي، ٢٣ /٢٠٢٤/١٢).

2) ظروف الإيواء غير ملائمة لذوي الإعاقة: الإكتظاظ الشديد داخل مراكز الإيواء، يجعلها غير مناسبة للأشخاص الذين يحتاجون إلى رعاية خاصة وإلى بعض الخصوصية ومقابل ذلك لا تتوافر غالباً خيارات سكن بديلة. (الدكتور م.م.، إتصال شخصي، ٢٠٢٤/١٢/٢٥).

يعيش الأشخاص الذين يعانون من إعاقة عقلية في مركز النزوح المكتظة ظروف صعبة، هذا الإكتظاظ يؤدي إلى صعوبة في التفاعل مع الآخرين بشكل طبيعي ويزيد من مستويات التوتر والعصبيّة. فالبيئة غير المستقرة والمزدحمة تجعلهم يشعرون بالتهديد المستمر وتزيد من ضغطهم النفسي، مما يفاقم حالة الاضطراب العقلي الذي يعانون منه.

هذا من جهة، من جهة أخرى وبالنسبة لكثير أيضًا من المعوقين، يشكل النوم على الأرض أمرًا صعبًا وغير مناسب لاحتياجاتهم الصحية، إذ قد يعانون من مشاكل في الحركة أو آلام جسدية نتيجة للإقامة في مكان غير مهيأ. هؤلاء الأشخاص بحاجة إلى فرش طبيّة أو أسطح نوم ملائمة تتيح لهم الراحة وتمنع تفاقم مشاكلهم الصحية، وهو ما لم توفره معظم مراكز الإيواء المكتظة. على سبيل المثال تروي الحاجة صباح خليل - وهي من الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة الحركية - كيف اضطرت إلى النوم على الأرض في الليلة الأولى من نزوحها، قبل أن تحصل على فراش قديم تخلى عنه أحد النازحين. وتؤكد "أنا بدأت أعاني من التيّبس في مفاصلي ". (العربي الجديد، ٢٠٢٤).

3) صعوبة الحصول على الخدمات الصحيّة خاصةً الأدوية: الكثير من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بحاجة إلى أدوية دائمة (أدوية القلب، الصرع، السكري...) ولكن الإمدادات غالباً ما تكون بطيئة وغير كافية. وفي هذا السياق تروي إحدى السيدات النازحات التي يعاني إبنها من إعاقة "النزوح مع ابني كان صعب كثير. ابني معه كهرباء، مرض بالأعصاب وتأخر بنمو العقل. أصعب مشكلة واجهتنا وقت كان بدنا الدواء لأبني. والدواء ما بينصرف الا بوصفة من الحكيم المختص، ونحنا نازحين. اضطرينا نحكي مع الحكيم ببيروت ونحنا نازحين ععكار، بعتلنا الوصفة مع شخص لحتى قدرنا نأمن علبتين من الدواء." (س.ع.، اتصال شخصي، ٢٠٢٤/١٢/٢٢).

4) ضعف الإجراءات الوقائية من الأمراض والخاطر الصحية: يؤدي ضعف الإجراءات الوقائية في مراكز النزوح إلى زيادة مخاطر تفشي الأمراض، وسوء التغذية، وتفاقم المشاكل الصحية، خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعانون من ضعف المناعة والذين يحتاجون إلى بيئة آمنة ورعاية خاصة. " عباس" نازح يعاني من متلازمة داون، حاول أهله تقديم الرعاية الصحية له بمختلف الطرق، وقد وصل الأمر إلى أن تهتم والدته في تعقيم المرحاض المشترك كي لا يلتقط إبنها أي أمراض أو أوبئة بسبب ضعف مناعته. (مناطق نت، ٢٠٢٤).

5) التنمر والتمييز الإجتماعي ضد ذوي الإعاقة: " يعني فوق المجازر وأخبار الموت عايشين بوضع سيء بمراكز الإيواء، منتعرض لتنمر ومشاكل بشكل يومي". هكذا وصفت إحدى النازحات من ذوي الإعاقة البصرية تجربتها في إحدى المدارس في بيروت. واجهت هي وزوجها الذي يعاني أيضًا من مشاكل في النظر، ضغوطاً ومضايقات من نازحين آخرين ومسؤولين في المركز حيث حاول البعض إخراجهم من الغرفة التي يقيمون فيها الا أن زوجها اعترض لأنهم بحاجة إلى مساحة جيدة للتنقل والطهي دون تعريض الآخرين للخطر أو إيذاء أنفسهم. كما عبّر الزوج عن استيائه من الإساءة التي يتعرضون لها خاصة عندما يضطر إلى مساعدة زوجته في دخول المرحاض. (مناطق نت، ٢٠١٤).

ورغم أن هذه التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز الإيواء تعدُّ من بين الأبرز، إلا أن هناك العديد من التحديات الأخرى التي تزيد من معاناتهم.

وما يفاقم هذا المعاناة بشكل أكبر مشكلتين أساسيتين: تقص البيانات المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة من النازحين، وإهمال الدولة الواضح لهم.

أولاً: هناك نقصٌ صارخ في البيانات حول الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من بين النازحين. غالباً ما يؤدي هذا الغياب للبيانات إلى إعتقاد الناس بوجود عدد قليل من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بين النازحين مما يؤدي إلى استبعادهم في عمليات الإغاثة. (Shivji ، ٢٠٠٨).

ثانياً: أسقطت الحكومة ذوي الإعاقة من حساباتها تماماً عندما وضعت خطة الطوارئ نهاية تشرين الأول لتنسيق مواجهة مخاطر الحرب. إذ قسمت الجهات المستهدفة إلى نازحين في مراكز الإيواء وفي شقق خاصة والمجتمع المضيف لهم، من دون إغفال اللاجئين الفلسطينيين – النازحين السوريين – العمال الأجانب، وحدهم المعوقين غيّبوا. لم تخصص لهم مراكز نزوح مخصصة لإحتياجاتهم، ولا وسائل نقل تؤمن وصولهم الآمن. ولم تأتِ الخطة على ذكر الخدمات الصحية والأجهزة والأدوات والفرق المدربة التي يحتاجونها.

كما أن وزارة التربية وفي تعميمها الذي أصدرته، همشت أيضاً بموجبه ذوي الإعاقات والصعوبات التعلمية. دعت الطلاب النازحين إلى الإلتحاق بالمدارس والثانويات القريبة من أماكن نزوحهم ولم تتلفت أبدا إلى وضع ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يحتاجون الي مدارس تتلاءم مع احتياجاتهم. (الأخبار، ٢٠٢٣).

■التوصيات:

نظرًا للتحديات التي واجهها الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في لبنان خلال فترة النزوح القسري، أصبح من الضروري أكثر من أي وقتٍ مضى إزالة التهميش عن هذه الفئة، والعمل على منحها حقوقها كاملةً لضمان تمتعها بحياة كريمة. كما أنه ومن الضروري في الفترة الراهنة، إتخاذ إجراءات إستباقيّة لضمان توفير الحماية والدعم لهذه الفئة في حال حدوث أي ظرف طارئ مستقبلي. لذلك، يجب التركيز على تطوير وتنفيذ استراتيجيات شاملة، تسهم في تأمين حقوقهم الأساسية وتمكنهم من العيش بكرامة في حالات النزوح. بناءً على ذلك، تأتي التوصيات التالية:

- إتمام إجراءات إنضمام لبنان إلى إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة CRPD: في سياق الأطر القانونية التي يجب تفعيلها لضمان هذه الفئة، من الضروري تسليط الضوء على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. هذه الاتفاقية تمثل إطارًا دوليًا ملزمًا يعزز حقوق هذه الفئة في مختلف جوانب الحياة، بدءًا من التعليم والرعاية الصحية، وصولاً إلى المشاركة الفعالة في المجتمع، كما تؤكد على حقهم في الحماية في الأزمات وحالات الطوارئ. من خلال هذه الاتفاقية، يعزز لبنان التزاماته بتوفير بيئة شاملة وآمنة لهؤلاء الأشخاص. وقع لبنان على الاتفاقية عام ٢٠٠٧ وكما على البروتوكول الإختياري الذي يسمح بتقديم الشكاوى في حال لم تلتزم الدولة بتنفيذ ما تعهدت به، كما صادق عليها مجلس النواب عام ٢٠٢٢. إلا أنه حتى الآن لم يتم إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة إنضمام لبنان إلى الاتفاقية، ولو دخلنا الى الموقع الإلكتروني الرسمي للأمم المتحدة وبحثنا في لائحة الدول المصادقة على الإتفاقية لا نجد لبنان من ضمنها. فمرسوم إبرام الاتفاقية صدر في الجريدة الرسمية وبقيت المرحلة الأخيرة وهي إيداع صك الإبرام الذي يوقعه رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، وزير الخارجية، وهذا ما يجب العمل عليه فوراً (MTV,٢٠٢٤). فما هي اذاً النتائج المترتبة على عدم إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة مصادقة لبنان على الاتفاقية؟ محلياً لبنان وقع وصادق،

بناءً عليه لجنة حقوق الإنسان النيابة بدأت بالعمل على تعديل القوانين لتتوافق مع بنود الإتفاقية. غير أن عدم استكمال إجراءات الإبلاغ يحول دون تمكين الأفراد، المنظمات، والمجتمع المدني من الاستفادة من الآليات التي ينص عليها البروتوكول الاختياري للاتفاقية، والتي تتيح لهم تقديم شكاوى إلى الأمم المتحدة في حال إخلال الدولة بالتزاماتها تجاه تنفيذ بنود الاتفاقية. (إ. ع.، إتصال شخصي، ٢٠٢٥/٢/١٨).

- تطوير آلية شاملة لجمع بيانات دقيقة للأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان: يعاني لبنان من غياب قاعدة بيانات دقيقة وشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، مما يشكل عائقًا رئيسيًا أمام تقديم الدعم الفعّال لهذه الفئة. فالبيانات المتوفرة حاليًا تقتصر على تلك المسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية، والتي تشمل فقط الأفراد الحاصلين على بطاقة معوّق الصادرة عن الوزارة، ويُقدَّر عددهم بحوالي 2.4% من إجمالي السكان، وفق تقديرات البنك الدولي. غير أن منظمة الصحة العالمية تقدر أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان تصل إلى 10%، مما يعكس فجوة كبيرة في البيانات ويؤكد عدم وجود قاعدة معلومات شاملة تعكس الواقع الفعلي.

إضافة إلى ما سبق، تعتمد وزارة الشؤون الاجتماعية على السريّة القوية فيما يتعلق بقاعدة بياناتها، التزامًا بمبادئ الخصوصيّة وحماية المعلومات الشخصية. إلا أنه في بعض الحالات والظروف الاستثنائية، مثل الأزمات الإنسانية أو الاستحقاقات الوطنية، يصبح من الضروري مشاركة هذه البيانات بطريقة منظمة وآمنة. على سبيل المثال، خلال أزمة النزوح، لم تشارك وزارة الشؤون الاجتماعية أي معلومات عن المعوقين المقيمين في الأماكن المستهدفة لمساعدتهم في الخروج من مناطقهم وتأمين نزوحهم. أو مثلا خلال الانتخابات، ينبغي التنسيق مع وزارة الداخلية لضمان تجهيز مراكز الاقتراع بما يلائم احتياجات الناخبين من ذوي الإعاقة، ما يساهم في تعزيز مبدأ الشمولية والمساواة في الحقوق. (إ. ع.، إتصال شخصي، ٢٠٢٥/٢/١٨).

لذلك كله، يتعين على وزارة الشؤون الاجتماعية، بالتعاون مع إدارة الإحصاء المركزي والجهات المعنية من منظمات وجمعيات، وبأسرع وقتٍ ممكن، تطوير آلية حديثة لجمع بيانات دقيقة ومتكاملة حول الأشخاص ذوي الإعاقة، على أن تشمل تصنيفهم بحسب نوع الإعاقة وتوزيعهم الجغرافي في كافة المناطق اللبنانية. ورغم أن تنفيذ حملة وطنية لجمع البيانات قد يمثل تحديًا ماليًا في ظل الأزمة الاقتصادية، إلا أنه يمكن التغلب على ذلك عبر الاستفادة من المساعدات الدولية، والتعاون مع القطاع الخاص والجامعات، لضمان بناء قاعدة بيانات شاملة تكون أداة أساسية في تحسين السياسات والخدمات العامة، فضلاً عن تعزيز القدرة على الاستجابة الفعالة في حالات الطوارئ.

- تفعيل الخط الساخن المخصص لشكاوى ذوي الاحتياجات الخاصة: على الرغم من وجود خط ساخن مخصص لشكاوى الأشخاص ذوي الإعاقة (1714)، إلا أنه غير مفعّل، ما يجعله غير قادر على أداء دوره في تقديم الدعم الفوري. إذ أظهرت تجربة ميدانية إستمرت مدتها ليوم كامل، وشملت محاولات اتصال متكررة عدم تلقي أي إستجابة. لذلك، من الضروري أن تعمل الحكومة، عبر تنسيق بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة العامة، على إعادة تفعيل هذا الخط وضمان استجابته الفورية على مدار الساعة. يجب أن يشمل ذلك توظيف موظفين مدرّبين قادرين على التعامل مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.
المشكلة ليست فقط في وجود الخط الساخن، بل في كونه وسيلة فعالة لحل المشكلات وتوجيه المتصلين إلى الخدمات المناسبة دون تأخير أو تعقيدات. التفعيل الحقيقي لهذا الخط سيشكل خطوة عملية نحو تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المطالبة بحقوقهم والحصول على الدعم الذي يحتاجونه.
- إنشاء خطة استباقية لتحديد مراكز إيواء خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة خلال الأزمات: لتجنب تكرار مشكلة المراكز العشوائية التي لم تلائم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة خلال أزمة النزوح السابقة، من الضروري وضع خطة إستباقية تحدد مراكز إيواء مجهزة خصيصًا لهذه الفئة. يجب أن تكون هذه المراكز مهيأة لإستقبالهم، وتضمن سهولة الوصول إليها وتوفر بيئة آمنة ومريحة للأشخاص ذوي الإعاقة. كما ينبغي أن تحتوي هذه المراكز على المستلزمات الأساسية والطبية مثل الكراسي المتحركة، الأسرّة الطبية، المعينات السمعية والبصرية، إضافة إلى الأدوية والمعدات

الضرورية للحالات المزمنة أو الطارئة. ولضمان إستدامة هذه المراكز خلال الأزمات، يجب وضع آلية تنسيق دائمة مع منظمات الإغاثة الطبية مثل الصليب الأحمر، أطباء بلا حدود، والهلال الأحمر، بحيث يتم تنفيذ دوريات دورية لتوفير المستلزمات الطبية، إجراء الفحوصات الدورية، وتقديم الرعاية اللازمة وفقاً لاحتياجات كل فرد.

- تعزيز التنسيق بين الجمعيات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة: نظراً لوجود العديد من الجمعيات التي تقدم خدمات متنوعة للأشخاص ذوي الإعاقة، هناك حاجة ماسة لتعزيز التنسيق بينها لتجنب تكرار الجهود وضمان توجيه الموارد والأنشطة بشكل فعّال على كافة المحتاجين في مختلف المناطق. هذا التنسيق يتطلب جهوداً كبيرة من كافة الأطراف، كما يمكن أن يتم تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية أو بدونها. يؤمن هذا التنسيق مشاركة المعلومات والبيانات بين الجمعيات لتحديد الفجوات، إعداد ورش عمل مشتركة وتقييم للأنظمة المشتركة لضمان تحقيق الأهداف وتحسين الآراء. لا يطلب هذا التنسيق فقط خلال الحالات الطارئة أو الأزمات إنما بشكل مستمر ودائم، وذلك لمحاولة تعويض هذه الفئة عن التقصير الحاصل بحقهم من قبل السلطة التنفيذية في لبنان.

الخاتمة:

لطالما عانى ذوي الاحتياجات الخاصة في لبنان من تهميش وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية، الا أن الأزمات لا يجب أن تكون مبرراً لزيادة هذه المعاناة، بل تستدعي إستجابة أكثر شمولاً وانصافاً. والجدير بالذكر أن لبنان كان قد أصدر عام ٢٠٠٠ قانون رقم ٢٢٠، المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والذي يهدف الى ضمان تأمين حصولهم على الخدمات الأساسية دون تمييز. لكن إصدار القانون لم يكن كافياً، بل يجب ترجمة مواده إلى سياسات وإجراءات ملموسة تضمن كرامتهم وحقوقهم. إن تنفيذ التوصيات المقترحة ليس مجرد التزام قانوني، بل هو واجب إنساني يفرضه الواقع القاسي الذي يعيشه هؤلاء الأفراد، ويستدعي تحركًا جادًا يضع احتياجاتهم في صلب أي استجابة للأزمة.

كما أن النظر إلى هذه الفئة لا يجب أن يقتصر على الأزمات وحالات النزوح فقط، بل ينبغي أن يكون هناك التزام دائم بتحسين أوضاعهم وضمان دمجهم في المجتمع على كافة المستويات، من التعليم والعمل إلى الخدمات الصحية والبنية التحتية. فالدولة مسؤولة عن توفير بيئة تضمن لهم حياة كريمة، لا فقط في أوقات الأزمات، بل في كل الظروف، لأن حقوقهم غير قابلة للمساومة أو التأجيل.

المراجع:

- الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان. (١٢/١٢ /٢٠٢٣). الاستراتيجية الوطنية لحقوق ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة لبنان ٢٠٢٣ – ٢٠٣٠. https://nhrclb.org/archives/1660#:~:text=%D9%8’%D8%B0%D8%A7%20%D9%81%D9%8A%20%D9%88%D9%82%D8%AA%D8%8C%20%D9%8A%D8%B4%D9%83%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B4%D8%AE%D8%A7%D8%B5,%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B4%D8%AE%D8%A7%D8%B5%20%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A%D9%86%20%D9%84%D8%A7%20%D9%8A%D8%AD%D9%85%D9%84%D9%88%D9%86%20%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA. تاريخ الولوج ٢٤ /١/ ٢٠٢٥.
- العربي الجديد. (٢٠٢٤/١٠/٢٥). نازحون ذوو إعاقة: معاناة مضاعفة في مراكز الإيواء. https://www.alaraby.co.uk/society/%’9%86%D8%A7%D8%B2%D8%AD%D9%88%D9%86-%D8%B0%D9%88%D9%88-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%A9-%D9%85%D8%B6%D8%A7%D8%B9%D9%81%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%’8%B2-%D8%A7%’9%84%D8%A5%’9%8A%D9%88%D8%A7%D8%A1تاريخ الولوج ٢٠٢٥/١/٢٤ .
- مناطق نت (٢٠٢٤) تهميش مضعف لذوي الإعاقة في مراكز الإيواء في لبنان . https://manateq.net/%D8%AA%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%B4-%D9%85%D8%B6%D8%A7%D8%B9%D9%81-%D9%84%D8%B0%D9%88%D9%8A-%D8%A7%’9%84%D8%A5%’8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A/ تاريخ الولوج ٢٠٢٥/١/٢٤ .
- Shivji, A. (2008) الإعاقة في النزوح. مجلة الهجرة القسرية: https://www.fmreview.org/shivji/ تاريخ الولوج ٢٠٢٥/١/٢٦.
- الأخبار (٢٠٢٣) المعوقين النازحون...لا رعاية ولا تعليم: https://al-akhbar.com/Education/374274 تاريخ الولوج ٢٠٢٥/١/٢٦.
- MTV (٢٠٢٤/١٢/٣) : في اليوم العالمي لذوي الإعاقة. صرخة: نعم للدمج. [يوتيوب] https://youtu.be/X3bkHglisGc?si=Tsb2pPOHUQRAOstw تاريخ الولوج ٢٠٢٤/٢/١٢.